مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز حماية البيئة في الجزائر

Contribution of the National Observatory of Civil Society to Strengthening Environmental Protection in Algeria

بولكوان إسماعيل*، جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر –
boulekouane999@gmail.com
مهني كمال ، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 01
kamel16.envi@gmil.com
قوق سفيان، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 01
goug@univ-alger.dz

تاريخ إرسال المقال: 25/ 01/ 2024 تاريخ قبول المقال: 30/ 04/ 2025 تاريخ نشر المقال: 13/ 05/ 2025

الملخص:

يعتبر المرصد الوطني للمجتمع المدني من الهيئات الاستشارية الهامة التي تساهم في تحقيق التقدم السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي للمجتمعات المعاصرة، تم استحداثه بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 ، وهي هيئة دستورية استشارية لدى رئيس الجمهورية تُعنى بتقويم مؤسّسات المجتمع المدني وترقيتها، وتعد بمثابة دعامة أساسية لتحقيق معايير الدولة الدستورية الحديثة، وتطوير الفكر الدستوري المجتمعاتي، وتعتبر البيئة من بين المجالات الحيوية التي تقع على عاتق المرصد حمايتها نظرا للتهديدات التي تعترض بلادنا، خاصة التهديد المتعلق بالتغير المناخي وانتشار ظاهرة التصحر، وكذا فقدان التنوع البيولوجي، ولمواجهة هذه الظواهر البيئية المتطرفة يساهم المرصد من خلال تنظيم الملتقيات والأيام الدراسية للتحسيس والتوعية بخطورة هذه الظواهر، وكذا تأطير الجمعيات ذات الطابع البيئي والتي تعتبر صورة من صور المجتمع المدني، وهذا ما سنلمسه في هذا المقال المتواضع.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني – المرصد الوطني للمجتمع المدني –الوعي البيئي – المواطنة البيئية – الهيئات الاستشارية.

Abstract:

The National Observatory of Civil Society is considered one of the important advisory bodies that contribute to achieving political progress and social, economic, cultural and environmental well-being for contemporary societies. It was established by virtue of the constitutional amendment of 2020. It is a constitutional advisory body to the President of the Republic concerned with evaluating and promoting civil society institutions. It is a fundamental pillar for achieving the standards of the modern constitutional state and developing constitutional societal thought. The environment is considered one of the vital areas that the observatory is responsible for protecting due to the threats facing our country, especially the threat related to climate change and the spread

* المؤلف المرسل.

of desertification, as well as the loss of biodiversity. To confront these extreme environmental phenomena, the observatory contributes by organizing forums and study days to raise awareness of the seriousness of these phenomena, as well as framing associations of an environmental nature, which are considered a form of civil society, and this is what we will see in this modest article.
Keywords : Civil society – National Observatory of Civil Society – Environmental awareness – Environmental citizenship – Advisory bodies

المقدمة:

يعد المرصد الوطني للمجتمع المدني أحد أهم الركائز الأساسية لبناء الدولة الدستورية وتحقيق التقدم السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي للمجتمعات المعاصرة، ذلك أنّها تُعنى بأهم عاملين من عوامل تحقيق هذا التقدم، وهما الفرد والمجتمع على السواء.

و استحداث الهيئة الدستورية الاستشارية لدى رئيس الجمهورية، تُعنى بتقويم مؤسّسات المجتمع المدني وترقيته، فالمرسوم الرئاسي رقم :21-139[1] الذي يحدد التنظيم القانوني لهذه الهيئة، والذي يعتبر إطار للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية آدائه، ومن بين المجالات التي تهتم بها هذه الهيئة هو مجال حماية البيئة، من خلال تعزيز قيم المواطنة البيئة والحث على حماية البيئة من خلال تنظيم الأيام الدراسية والملتقيات للتوعية والتحسيس بأهمية حماية والمحافظة على البيئة، كونها كحق من حقوق الجيل الثالث، بالإضافة إلى تنسيقه مع مختلف الهيئات الأخرى ذات الصلة بحماية البيئة، وهو ما يجعلنا نطرح **الإشكالية التالية: كيف يساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز حماية البيئة في الجزائر؟**

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة حول الهيئة الدستورية الاستشارية – المرصد الوطني للمجتمع المدني – وأهميتها في ترقية وتطوير المجتمع المدني بجميع أطيافه خاصة ما تعلق بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بتكريس الوعي البيئي وتعزيز قيم المواطنة البيئية.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى قراءة في مفاهيم المجتمع المدني و المواطنة البيئية، والمنهج التحليلي من خلال تحليل أهم النصوص الدستورية والتنظيمية المتعلقة بهيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني والهيئات الأخرى المتكلفة بحماية البيئة .

وعليه تم معالجة هذا الموضوع وفق محورين ، في المبحث الأول: قراءة في التنظيم القانوني لهيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني. وفي المبحث الثاني : هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني وتعزيز حماية البيئة.

المبحث الأول: قراءة في التنظيم القانوني لهيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني.

يعد المرصد الوطني للمجتمع المدني إحدى الهيئات الاستشارية المستحدثة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، حيث يعتبر هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، وأضاف المرسوم الرئاسي رقم : 21- 139،

انه يعتبر إطار للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقيته.

لما سبق ذكره، سنتطرق إلى ماهية هيئة المرصد الوطني للمجتمع للمدني (المطلب الأول) وعلاقته بالمجتمع المدني (المطلب الثاني) .

المطلب الأول : تعريف وخصائص هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني

يعد المرصد الوطني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، مستحدثة في ظل التعديل الدستوري 2020، وكقراءة تحليلية للنصوص الدستورية والقانونية المنظمة لهذه الهيئة سنتطرق إلى تعريف هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني في(الفرع الأول) خصائصه في(الفرع الثاني) .

الفرع الأول: التعريف القانوني لهيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني.

وفقا لنص المادة 213[2] من الدستور الجزائري المعدل 2020 ، فان المرصد الوطني للمجتمع المدني هو هيئة إدارية استشارية لدى رئيس الجمهورية، وقد صدر المرسوم الرئاسي 21-139 ليضيف في المادة الثانية منه << أن المرصد هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، ويعتبر إطار للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية آدائه>>.

وفقا للنصوص القانونية السالفة الذكر، فان المرصد الوطني للمجتمع المدني << يعتبر هيئة إدارية استشارية لدى رئيس الجمهورية، مكلفة بترقية وتقويم هيئات ومؤسسات المجتمع المدني، لتعزيز مقومات الدولة الدستورية المعاصرة، وهذا في إطار الحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي >>.

و كقراءة تحليلية لهذا التعريف، سنتطرق إلى بعض النقاط الأساسية:

1- تحليل مرجعية تسمية المرصد.

نصت المادة الأولى من المرسوم الرئاسي 21-139 على ما يلي << يهدف هذا المرسوم إلى تحديد تشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني ومهامه وتنظيمه وسيره، الذي يدعى في صلب النص << المرصد >> ، سنتطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي لمصطلح – المرصد- للبحث عن خلفيات إطلاق هذه التسمية على هذه الهيئة الإدارية الاستشارية الدستورية.

التعريف اللغوي لمصطلح المرصد:

المرصد – جمع مراصد – ، من الفعل رصد، والرصد ، وهو يعني الارتقاب، والمرصد هو المكان الذي تراقب فيه التحركات ، كما يقال ، رصد النجوم ، أي لاحظ تحركاتها ومواقعها، مثال: الأرصاد الجوية، والتي تعني رصد ومراقبة الجو[3].

التعريف الاصطلاحي لمصطلح المرصد:

يقصد به الملاحظة والترقب، وكذا رصد وجمع البيانات وتحليلها والإخطار عن كل مستجدات طارئة وعليه فان تقرير المرصد هو سرد ما تم ملاحظته مع تحليل المعلومات المستجمعة[4].

فنجد أن هذه التسمية تخص الهيئات والمؤسسات الإدارية التي يكون لها مهام الرصد والترقب والملاحظة وجمع البيانات وتحليلها والإخطار عن المستجدات الطارئة ، مثال المرصد الوطني لحقوق الإنسان ، الذي يُعنى بهذه المهام للوقوف على عدم انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

الفرع الثاني: خصائص هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني.

من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني، تبين انه يتمتع بعدة خصائص أساسية، 1- الطابع الاستشاري 2- الاستقلالية المالية 3- الشخصية المعنوية.

1- **الطابع الاستشاري لهيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني:** يعتبر المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة إدارية ذات طابع استشاري، وهذا وفقا لما ورد في نص المادة 213 من التعديل الدستوري 2020 ، وأيضا نص المادة الثانية من المرسوم الرئاسي 21-139، حيث تعرف الهيئات الاستشارية بأنها هيئات إدارية، تقوم أصلا بتدعيم الهيئات التنفيذية بالآراء الاستشارية، ووفقا للتسمية الأمريكية تنحصر وظيفتها في الإعداد والتحضير والبحث، مع تقديم النصح للجهة الإدارية التي تملك إصدار القرار[5].

كما يعرفها الأستاذ محمد الصغير بعلي بأنها: << هيئات متخصّصة، تتكون من فنيين ذوي خبرة واسعة، يملون أطراف معينة من سلطات ومؤسسات عامة أو خاصة، أو تنظيمات مهنية أو حرفية أو نقابات، ضمانا لمبدأ تمثيل المصالح، حيث تكون مجالا أو فضاء للحوار والتشاور وتبادل الأفكار ومناقشتها[6].

من خلال هذه التعريفات ، نقول أن الهيئات الاستشارية هيئات إدارية بالأساس، تقوم بتدعيم ومساعدة الهيئات التنفيذية الرئيسية، فهي شبيهة بالهيئات الفنية في هذا الجانب، غير أنها تختلف عنها في كون مهمتها الأساسية تتمثل في: الإعداد والتحضير والبحث، ثم تقديم النصح للجهاز التنفيذي المالك لحق اتخاذ القرار، ولا يحق لها اتخاذ قرارات في نطاق اختصاصها على خلاف الهيئات الفنية.

ويعرفها أيضا الأستاذ حمدي أمين عبد الهادي بأنها: << تلك الأجهزة التي بحكم تخصصها في هذه الأمور، تعتبر أقدر أجهزة الدولة في تزويد وحدات الإدارة العامة بالرأي والمشورة في شؤون الوظيفة العامة ، سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الفنية[87]>>.

من خلال ما سبق ذكره ، فإن هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني تتمتع بالطابع الاستشاري وهذا من خلال ما تضمنته النصوص القانونية المنظمة لهذه الهيئة، حيث تكمن مهامه الأساسية في المساهمة في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، مع التنسيق مع المؤسسات الأخرى ومشاركتها في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقدم آراء وتوصيات واقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني بجميع أطيافه، والوقوف على جميع انشغالاته، وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة المجتمعية.

بالإضافة إلى هذه المهام ، فقد عززت النصوص القانونية من المهام الاستشارية لمؤسسة المرصد الوطني للمجتمع المدني، وهذا بمنحه صلاحيات وصائية على جميع منظمات وهيئات المجتمع المدني، خاصة ما تعلق منها بحماية البيئة وترقيتها وتعزيز المواطنة البيئية لدى الأفراد، حيث يقوم بتقييم آداء هذا الأخير، والعمل على تطويره على ضوء احتياجات المجتمع والإمكانيات المتاحة، مع اقتراح تصور عام وشامل في دوره في التنمية الوطنية المستدامة والمحافظة على البيئة، مع مراقبة ورصد الإختلالات التي تعيق أو تحول دون مشاركته الفعالة في الحياة العامة، و إخطار الجهات المختصة بذلك، والقيام بكل الأعمال التي من شأنها ترقية وتطوير نشاط منظمات وهيئات المجتمع المدني في جميع المجالات ومنها حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

هذا وقد ألزمت النصوص القانونية المنظمة لهيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني هذا الأخير بإبداء رأيه في مجال مدى مشاركة جميع أطياف المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها على جميع المستويات، وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية، مع تقديم توصيات واقتراحات والمشورة في هذا الشأن، لمختلف فعاليات المجتمع المدني بهدف دعم قدراتها الذاتية في مجال العمل الميداني، مع العمل على إرساء أسس للتشاور بينها وبين السلطات العمومية لجعلها مساهما فعالا في تعزيز التنمية الوطنية المستدامة من خلال وضع آليات وبرامج كفيلة بذلك، مع المشاركة في جميع الأعمال التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بنشاطها.

هذا وقد تم توسيع مهام هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني لتشمل الجالية الوطنية بالخارج، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، حيث أوكلت له مهمة دراسة سبل إشراك هذه الفئة في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بنشاط فعاليات المجتمع المدني على المستوى الوطني، وإدماجها ضمن مسار التنمية الوطنية وتطوير الإعلام والاتصال معها، مع العمل على ترقية التشاور والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة.

02- استقلالية هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني

نصت المادة 02 من المرسوم الرئاسي 21-139 على أن المرصد يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

في هذا الإطار، فان هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني تتمتع بالاستقلالية المالية، وفقا لما ورد في النصوص القانونية المنظمة لها، المادة 02[9] من المرسوم الرئاسي 21-139 - أي له ذمة مالية مستقلة ، وقد أضافت المادة 36 من ذات المرسوم أن هذه الميزانية تتكون من بابين:

-الباب الأول: يشمل الإيرادات، وتضم مخصصات ميزانية الدولة، بالإضافة إلى الهبات والوصايا الممنوحة للمرصد وفقا لما تضمنه التشريع المعمول به.

-الباب الثاني: يتعلق بالنفقات، تشمل نفقات التسيير والتي تتعلق برواتب الموظفين، إضافة إلى نفقات التجهيز، والتي تتعلق بالمقتنيات المخصّصة للمرصد.

ولتعزيز الاستقلالية المالية للمرصد، فإن هذا الأخير أقرّت النصوص التشريعية أنه يخضع في تسييره المالي إلى قواعد المحاسبة العمومية، أي يخضع لرقابة مجلس المحاسبة، حيث تدعّم الدولة المرصد من خلال وضع تحت تصرفه الموارد البشرية والوسائل المالية والمادية اللازمة لسيره.

03- الشخصية المعنوية: تعد الشخصية المعنوية سندا لعملية تنظيم وتوزيع الوظائف والاختصاصات الإدارية، بين مختلف هيئات وأجهزة الإدارة العامة للدولة، فيعرف الشخص المعنوي أنه مجموع أشخاص أو مجموع أموال، تتكاثف وتتعاون لمدة زمنية محددة، لتحقيق هدف وغرض معين بحيث تكون هذه المجموعة من الأشخاص أو الأموال ذات مصلحة جماعية مشتركة، مستقلة عن المصالح الذاتية والفردية لأفراد الجماعة [10] . فاصطلاح الأشخاص المعنوية يعني صراحة أنها تكتسب الشخصية القانونية حكما[11] ، أي بنص قانوني الذي اعتبرها كذلك، وضمنيا تعني أنها ليست أشخاصا طبيعية، وإنما يمنحها المشرع الصفة القانونية الاعتبارية أو المعنوية، لكي تمارس حقوقا وتلتزم بواجبات من اجل تحقيق أغراض وأهداف معينة مشروعة[12].

في هذا الإطار، فان منح المرصد الوطني للمجتمع المدني الشخصية المعنوية ، يعني اكتسابه الأهلية للقيام بجميع التصرفات القانونية، أي تخول له التمتع بالعديد من الحقوق مع تحمل كامل الالتزامات، بما فيها المسؤولية المدنية والجزائية.

المطلب الثاني: علاقة المرصد الوطني للمجتمع المدني بالمجتمع المدني وأطيافه.

نصت المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139 في الفقرة الثانية منها على أن << المرصد، هو إطار للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية آدائه>>.

من خلال نص هذه المادة فإننا نستنتج أن الدور الرئيسي للمرصد، هو تقويم المجتمع المدني وترقية آدائه، وقد أضافت المادة 14 من ذات المرسوم أن << يتلقى المرصد انشغالات مختلف فعاليات المجتمع المدني واقتراحاتهم حول تفعيل دور المجتمع المدني، خصوصا في مجال ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، وتحقيق التنمية الوطنية المستدامة >> .

لما سبق ذكره ، فان المرصد يتلقى انشغالات واقتراحات لتفعيل دور المجتمع المدني ويضمن تنفيذها وتجسيدها على ارض الواقع، من خلال التقارير والتوصيات التي ترفع إلى الجهات الوصية، والتي قد تفسر في بعض الأحيان، بأنه تدخل غير مباشر في عمل المجتمع المدني، مما قد يقيض ويقيد عمله، باعتبار الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها المرصد.

وعليه فإننا نجد أن العلاقة بين المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجتمع المدني بجميع أطيافه هي علاقة تكامل واستمرارية، لجعل هذه الأخيرة مساهمة بصفة فعالة في التنمية الوطنية الشاملة، عبر البرامج والنشاطات الفكرية، والدورات والجلسات المحلية والوطنية، والأيام التحسيسية، التي لها علاقة بتطوير عمل المجتمع المدني، خاصة العمل السياسي الذي تربطه مع الدولة علاقة تأثير وتأثر، من خلال المساهمة في الحياة السياسية، بإبداء الرأي في المنظومة التشريعية وتوجهات الدولة في السياسة العامة، وهذا لإرساء الثقة

وبناء جسور التواصل بين القاعدة والسلطة، دون أن ننسى المجالات الأخرى التي لها أهمية كبيرة في تطوير الحياة المجتمعية للمواطن وتحقيق التنمية المستدامة، ونشير هنا إلى المجال البيئي، حيث تلعب المنظمات والجمعيات التي لها علاقة بالبيئة دور فعال في المساهمة في حماية البيئة وتكريس قيم المواطنة البيئية، وهو ما يجب على المرصد الوطني القيام به، باعتباره همزة وصل بين الدولة من خلال الاقتراح والتقييم والمتابعة، وبين المجتمع المدني من خلال السماع والتشاور والتنظيم، وهو ما يعزز مقومات الدولة الدستورية، التي ترتكز أساسا على الديمقراطية التشاركية والمواطنة.

المبحث الثاني: هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني وتعزيز حماية البيئة.

تساهم هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز حماية البيئة والمحافظة عليها من خلال العلاقة الترابطية مع أطياف المجتمع المدني، التي تهدف إلى تعزيز وتفعيل مكانة هذا الأخير في المساهمة في نشر الوعي البيئي وتحقيق المواطنة البيئية، كما تربطه علاقات بهيئات وطنية مكلفة بحماية البيئة، وعليه سنتطرق إلى: المرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز المواطنة البيئية (المطلب الأول) علاقة المرصد الوطني للمجتمع المدني بالهيئات المكلفة بحماية البيئة في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز المواطنة البيئية.

من المهام الأساسية لهيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني، هي تأطير المجتمع المدني وتفعيل دوره للمساهمة في التنمية الشاملة والمستدامة، في هذا الإطار فان لهذه الهيئة علاقة تكاملية مع أطياف المجتمع المدني خاصة ما تعلق بحماية البيئة وتعزيز المواطنة البيئية وعليه سنتطرق في (الفرع الأول) إلى تعريف المواطنة البيئية (الفرع الثاني) دور المرصد الوطني للمجتمع المدني في تكريس المواطنة البيئية

الفرع الأول : تعريف المواطنة البيئية.

تعبّر المواطنة عن الانتماء الحقيقي للوطن، وقد عرفتها دائرة المعارف البريطانية على أنها – العلاقة بين الفرد ودولته كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها[13] وتتطلب المواطنة بُعد الانتماء والولاء بغرس مشاعر الوجدان والانتماء للوطن الأم ، ومرجعية معيارية وقيمة اجتماعية وثقافة ونظام اجتماعي وثقافي ، حيث يتبلور الفرد في بيئة اجتماعية وثقافية من خلال نظام تربوي وثقافي متكامل.

وترتكز المواطنة على عدة مقومات، حيث تعد المساواة من القيم الأساسية التي كرستها المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان وتمثل جوهر الديمقراطية الصحيحة، أما العدل فيعتبر قيمة سامية دعت إليها جميع الدول وكرستها في دساتيرها، ويعني القسط والموازنة والإنصاف وإيصال كل حق إلى مستحقيه، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالمساواة، فلا تتحقق المساواة إلا بالعدل لتنتشر العدالة الاجتماعية، وهو ما يزيد في حب الناس لوطنهم وإخلاصهم له، وتفانيهم في سبيل رفعته وحمايته، والتضحية من اجله في جميع الظروف والأوقات، بالإضافة إلى مقوم الانتماء والحرية، وهو شعور داخلي للفرد، يجعله يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه

والحرص على سلامته، وهذا لا يتأتى إلا من خلال التمتع بالحقوق والحريات، كحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التنقل داخل الوطن، وحرية التعبير، وحرية المشاركة في المؤتمرات واللقاءات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والسياسي.

أما المواطنة البيئية، فتعرف على أنها وسيلة لفهم الواقع واستهداف المشكلات والتحديات البيئية النوعية وصنع الخيارات، التي سوف تشكل مستقبل مجتمعنا وحتى كوكبنا، فالمواطنة البيئية تقوي إعادة النظر ليس فقط للسلوكيات والقيم الغربية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، بل تلك الخاصة بصناعة القرار وتأثيرها على مجتمعاتنا وكوكبنا وخاصة على نوعية علاقتنا ببيئتنا وبني جنسنا، ولهذا فان المواطنة البيئية اليوم هي محور العديد من النقاشات والحوارات [14]"، وترتكز المواطنة البيئية على جملة من القيم والعادات والتقاليد والموروث الشعبي للإنسانية فيما يخص تنظيم العلاقة مع النظم البيئية ومقوماتها الأساسية وكذلك القواعد والقرارات والأنظمة المعنية بحماية البيئة والمحافظة عليها وتنميتها[15]، حيث تتمثل أهم ركائزها في الدفاع عن المصالح الإنسانية بالعمل على ضرورة وجود مناخ بيئي ملائم تتوافر فيه مقومات وشروط الحياة الآمنة الخالية من المخاطر البيئية وتحقيق الشعور بالأمان البيئي.

وتظهر أهمية المواطنة البيئية في تكوين الوعي البيئي لدى المواطن من خلال الآليات المبرمجة والمتاحة لذلك، خاصة ما تعلق بالمجتمع المدني الذي يعتبر أهم الآليات لتطوير وترقية المواطنة البيئية بالعمل على زرع الوعي والفكر البيئي لدى المواطن، وصنع الإنسان الصديق للبيئة الذي يدافع عنها ويحميها من كل أشكال التغيير والتدهور الذي يصيبها، هذا الأمر يتطلب تطوير الوعي البيئي عن طريق التأهيل البيئي وخلق الثقافة البيئية بين أفراد المجتمع وتحقيق المعرفة البيئية من خلال وصول المعلومة عن المخاطر التي تصيب البيئة واهم آليات حمايتها وازدهارها، والمحافظة عليها للأجيال القادمة بما يحقق التنمية المستدامة.

فالشعور بالمواطنة البيئية له مستويات تُحدّد من خلال شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة، من اجل العمل على المحافظة على مكتسبات الطبيعة البيئية ومقوماتها، وضمان الولاء للمجتمع والدولة من اجل تحقيق التنمية الوطنية، هذا الشعور يكون من خلال تكثيف نشاطات وفعاليات المجتمع المدني فيما يخص حماية البيئة والمحافظة عليها من جميع أشكال التغيير، وترقية الحياة الاجتماعية للأفراد، بتوفير الضمانات المقررة والآليات الأساسية لتوطيد العلاقة بين المواطن ودولته ترتكز على الثقة الكاملة بالوعي البيئي.

الفرع الثاني : دور المرصد الوطني للمجتمع المدني في تكريس المواطنة البيئية.

كما سبق وان أشرنا إليه سابقا، للمرصد دور كبير في نشر القيم الوطنية من خلال الدعوة للتمسك بالثوابت الوطنية كحب الناس لوطنهم وإخلاصهم له، وتفانيهم في سبيل رفعته وحمايته، والتضحية من أجله في جميع الظروف والأوقات، ومن بين المجالات التي تقع على عاتق المرصد القيام بها تكريس قيم المواطنة البيئية عن طريق الحث على حماية البيئية، ونشر الوعي البيئي، وضرورة العيش في بيئة سليمة ونظيفة باعتبار آن البيئة

حق من حقوق الجيل الثالث، بعدما تم تكرسها في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020[16] فهذا الحق يقابله واجبات صيانة وحماية البيئة من مختلف التهديدات، كالتهديد المتعلق بالتغير المناخي وظاهرة التصحر من خلال تنظيم الملتقيات والأيام الدراسية، التي تعزز السلوكيات السليمة الواعية والمسؤولة لرفع كافة العقبات التي تواجه أجيال الحاضر والمستقبل، من خلال الإصلاح البيئي لتحقيق تنمية شاملة مستدامة، والإسهام في رفع مستوى المعرفة والثقافة البيئية العامة للأفراد، وتنشيطهم للمشاركة في اتخاذ القرارات، ووضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية والتنموية.[17]

هذا ويسهر المرصد الوطني للمجتمع المدني على تفعيل وترقية قيم المواطنة البيئية، من خلال تأطير منظمات المجتمع المدني بما يحقق نشر الوعي لدى المواطن فيما يتعلق بقيم ومبادئ المواطنة البيئية الهادفة لتحقيق المصلحة العامة، قصد ضمان الوحدة والتماسك بين المواطنين داخل الدولة، مما يترتب عنه تحقيق استقرار اجتماعي للدولة والمجتمع، حيث تصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور فعّال وبناء في تحقيق المواطنة البيئية من خلال المشاركة في وضع السياسيات الوطنية والمحلية لترقية وتطوير الآليات والبرامج للمحافظة على البيئة وحمايتها من جميع أشكال التغيير والمخاطر المحدقة بها[18].

فالمرصد الوطني للمجتمع المدني له أهمية كبيرة في تكريس الوعي البيئي، من خلال التحاور والتشاور مع أطياف المجتمع المدني خاصة التي لها علاقة بالمحافظة على البيئة، من خلال تاطيرها في المساهمة في إعداد القرارات والتدابير، التي تساهم في تطوير السياسية التشاركية البيئية، مع إشراك المعلومات البيئية التي تتعلق بالواقع والمستقبل مع المواطنين، وتأهيلهم على حجم المشاكل البيئية ومخاطرها خاصة ما تعلق بالأنشطة التي لها انعكاسات كبيرة على البيئة من خلال حجم التلوث الصادر عنها.

بالإضافة إلى ذلك ، نجد أن المرصد الوطني للمجتمع المدني له دور كبير في تكوين وتأهيل المجتمع المدني بجميع مجالاته بالمساهمة في تحقيق وتعزيز المواطنة البيئية، فمن خلال الندوات والمؤتمرات التي يقوم بها في إطار التواصل الدائم والمستمر مع هيئات المجتمع المدني، يسعى من خلالها إلى بلورة مخرجات هذه الملتقيات والندوات إلى تقارير وتوصيات، توجّه مباشرة إلى الجهات المعنية في الدولة من اجل العمل عليها وتحقيقها بما يحقق التنمية الشاملة المستدامة، وتعزيز المنظومة التشريعية والتنظيمية الخاصة بحماية البيئة والمحافظة عليها وترقيتها وتطويرها.

ونجد انه من خلال تشجيع وتسهيل كامل الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية، لإشاعة قيم المبادرة الجماعية والحس البيئي للمواطن، تجرى بلورة العلاقات الضرورية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي مما يسمح بإقامة علاقة سليمة بين المجتمع المدني والدولة[19]، وتعتبر هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة لها دور كبير في تأطير وترقية أداء المجتمع المدني بجميع أطيافه، عن طريق الحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف[20]، مما يسمح لهذا الأخير بان يكون أكثر فاعلية في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب

الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وتحقيق المواطنة السياسية البيئية، كونه قناة تواصل بين مطالب المواطنين واحتياجاتهم وبين الدولة ودرجة استجابتها للمطالب[21].

هذا وتعمل هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني أيضا ليكون للمجتمع المدني دور مشارك وتكاملي وقوة ضاغطة من أجل تصحيح السياسات التنموية، وكذا أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطوع لحماية البيئة ومقدساتها من جميع أشكال التغيير والمخاطر التي تحدق بها[22]، كما يساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني ومن خلال أطياف المجتمع المدني في عملية توسيع المشاركة العامة في هذه العملية لتحقيق التنمية البيئية المستدامة الشاملة[23].

كما أن لهيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني دور كبير في ظل الكوارث الطبيعية والأوبئة، حيث يساهم مساهمة قوية في التشجيع على العمل التطوعي للصالح العام، وتعزيز قدرات الأفراد وتقريب التواصل بينهم[24]، وعلى سبيل المثال في ظل جائحة كورونا الدور المتضامن الذي قامت به أطياف المجتمع المدني من خلال تقديم المساعدات والتبرعات، بالإضافة إلى تدخله في ضل الحرائق التي شبت في صائفة 2021 وهبة التضامن من كل جهات الوطن، هذا ما يدل على أن المجتمع المدني له أدوار ذات طابع إجتماعي تتسم أهدافه بغير ربحية وهي نشاطات تطوعية الغرض منها خدمة الصالح العام.

المطلب الثاني: علاقة المرصد الوطني للمجتمع المدني بالهيئات المكلفة بحماية البيئة.

تم الإشارة إلى الأهمية الكبيرة للمرصد الوطني للمجتمع المدني في المحافظة على البيئة وحمايتها، من خلال تاطير أطياف المجتمع المدني بتحقيق المواطنة البيئية، هذا وتربطه علاقات مع مؤسسات وهيئات وطنية المكلفة بحماية البيئة، أهمها هيئة المجلس الاقتصادي والإجتماعي والبيئي وأيضا المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، بهذا الخصوص سنتطرق في (الفرع الأول): علاقة المرصد الوطني للمجتمع المدني بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي (الفرع الثاني): علاقة المرصد الوطني للمجتمع المدني بالمجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

أولا: علاقة المرصد الوطني للمجتمع المدني بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

للمرصد الوطني للمجتمع المدني علاقة بالمجتمع المدني المكلف بحماية البيئة، من خلال مهامه المنوطة به والتي تم الإشارة إليها سالفا، كما له علاقة مباشرة مع الهيئة الاستشارية ذات الطابع العام، وهنا نشير للمجلس الاقتصادي والإجتماعي والبيئي المنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93- 225 المؤرخ في 25 -10-1993،[25] الذي يعتبر هيئة استشارية دستورية، تعمل في إطار الحوار والتشاور ما بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعد البيئة من بين أولوياته من خلال لجنة التهيئة الإقليمية والبيئية، التي تهتم بصفة مباشرة بالبيئة، وأيضا لجنة آفاق التنمية الإقتصادية والاجتماعية والتي تهتم بمسائل البيئة، من خلال تقديم التوصيات والمعلومات التي تتعلق بالإعداد الدوري للتقارير والآراء.

حيث يسهم هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني بشكل فعال في تقديم الآراء والتوصيات والمشورة لهيئة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما يقوم بعقد مؤتمرات وتنظيم ندوات مشتركة مع هذه الهيئة تتعلق بحماية البيئة وطرح آليات لتحقيق ما يسمى بالاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة، كما انه في هذا الاطار يقوم بالتنسيق بين هذه الهيئة والمجتمع المدني بخصوص إعداد التقارير على وجه الخصوص ما تعلق بالحكامة وترقية الأقاليم والتنمية المستدامة والانتقال الطاقوي، بتقييم السياسات البيئية واقتراح برامج فعالة من أجل الحفاظ على البيئة وحماية التنوع البيولوجي، ومحاربة التصحر وإعداد دراسات والبحوث الخاصة بالإقتصاد عديم الكربون، وتقييم مخاطر وتهديدات التدهور البيئي والتغير المناخي على الأمن الغذائي ودراسة مقترحات الإستهلاك المستدام والاقتصاد الأخضر.[26]

الفرع الثاني: علاقة المرصد الوطني للمجتمع المدني بالمجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

تتمثل علاقة المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بالمرصد الوطني للمجتمع المدني في تقديم التوصيات والاقتراحات والمشورة العلمية فيما يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، على سبيل المثال ما يتعلق في توجيه الاستراتيجية الشاملة لتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة، والسهر على تنسيق المشاريع القطاعية الكبرى مع مبادئ وتوجيهات سياسة تهيئة الإقليم، بالإضافة للمسائل المرتبطة بإستراتيجيات تهيئة وإصلاح المساحات الحساسة، السهوب والجنوب والجبال والساحل، الإستراتيجية المتعلقة بإنشاء المدن الجديدة، وتحديد مواقعها وكيفيات تنظيمها وتمويلها العمومي[27] .

وفي ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المصادق عليه بموجب القانون 10-02 ، يساهم المجتمع المدني في التحسيس والتوعية لإنجاح السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتفعيلها بتصور وتنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، تتم بالإتصال بالجماعات الإقليمية في حدود اختصاصها وبالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية[28].

الخاتمة:

ختاما لهذه الدراسة استخلصنا النتائج التالية:

– أنه من خلال نصوص التعديل الدستوري الأخير 2020 أن الدولة الجزائرية أعطت اهتماما كبيرا بالمجتمع المدني، بل جعلته شريكا في تحقيق التنمية الوطنية وتعزيز قيم المواطنة البيئية.

– رأينا أن إنشاء هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني من خلال التعديل الدستوري الأخير 2020 هو تأكيد من المؤسس الدستوري الجزائري لإحداث قفزة نوعية لترقية وتطوير أطياف المجتمع المدني وتحقيق الدولة الديمقراطية الحديثة.

– من خلال النصوص الدستورية والتنظيمية لهيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني، نجد أن هذه الهيئة أوكلت لها مهام أساسية تتمثل في: تأطير وتطوير وترقية المجتمع المدني من اجل المشاركة الفعالة في وضع السياسات العمومية الخاصة بحماية البيئة وترقيتها وتحقيق التنمية الوطنية.

– رأينا أن هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني لها دور كبير في تعزيز قيم المواطنة البيئية ونشر الوعي البيئ.

–هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني يحتل مكانة هامة بين المؤسسات الرسمية الأخرى من خلال التنسيق والربط بينها وبين أطياف المجتمع المدني، مما يساهم في تعزيز المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

الاقتراحات والتوصيات

أما عن التوصيات والاقتراحات التي يمكن طرحها فهي كالآتي:

– لتحقيق فعالية المجتمع المدني وترقيته في مجال المحافظة على البيئة، وجب وضع آليات قانونية تضمن التواصل الدائم والمستمر مع هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني لتحقيق الثقة المشروعة المبتغاة بين الدولة والمواطن.

– تدعيم التركيبة العضوية لهيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني بأعضاء من أطياف المجتمع المدني المتخصصين في المحافظة على البيئة وترقيتها لضمان الحماية الكفيلة للبيئة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

– الحرص على نشر الوعي البيئي وتعزيز المواطنة البيئية من خلال وضع برامج متكاملة بالتنسيق مع كامل الشركاء البيئيون من منظمات وجمعيات المجتمع المدني والهيئات والمؤسسات العمومية ذات الاختصاص البيئي، تحت هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني .

–الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة الرقمية والذكاء الاصطناعي من اجل دعم تعزيز نشر الوعي البيئي وتحقيق قيم المواطنة البيئية، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى الإنسان الصديق للبيئة.

–وضع آليات قانونية وإجرائية لضمان التواصل والتكامل بين هيئة المرصد الوطني للمجتمع المدني والمؤسسات الاستشارية الأخرى ذات الاختصاص البيئي وكذا منظمات المجتمع المدني.

–العمل على تكريس مناهج تعليمية وتكوينية في المنظومة التربوية وكذا الجامعية من اجل تأهيل وتكوين التلاميذ وطلاب الجامعات في المواطنة البيئية ونشر الوعي البيئي.

الهوامش:

01 –المرسوم الرئاسي رقم : 21–139 المؤرخ في : 12 افريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني (ج ر) العدد 29 المؤرخة في 18 افريل 2021 .

02– انظر في ذلك المادة 213 من المرسوم الرئاسي 21–139 السالف الذكر

03 – انظر في ذلك الموقع : https://www.almaany.com/ar/dict/ar–ar

04- امين هجري – لعروسي حليم ، المرصد الوطني للمجتمع المدني كآلية مستحدثة وعلاقته بالمجتمع المدني من خلال التعديل الدستوري 2020 ، مقال صادر عن مجلة الدراسات القانونية – جامعة يحي فارس المدية – الجزائر – المجلد 09 العدد 01 ، جانفي 2023 ، ص 571.

05 – سليمان محمد الطماوي، الوجيز في الإدارة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000 ، ص 103.

06 – محمد الصغير بعلي، القانون الإداري (التنظيم الإداري ، النشاط الإداري) ، دار العلوم ، عنابة 1989 ، ص 85

07 – حمدي أمين عبد الهادي، نظرية الكفاية في الوظيفة العامة – دراسة الأصول العامة للتنمية الإدارية وتطبيقاتها المقارنة) ، رسالة دكتوراه، القاهرة، 1980، ص 482

08 – انظر نص المادة الثانية من المرسوم الرئاسي 21-139 السالف الذكر

09 – عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، الطبعة الثانية، جسور للنشر ، الجزائر، 2007 ، ص 141

10 – يطلق عليها بالشخصية القانونية كون القانون هو من أنشأها وهو مصدر وجودها

11 – براهيمي سهام ، براهيمي فائزة ، الأساس القانوني للتنظيم الإداري في ظل التشريع الجزائري – الشخصية المعنوية أو الاعتبارية – مجلة القانون والعلوم السياسية ، المركز الجامعي بالنعامة، العدد السابع ، سنة 2018 .

12 – نعيمة مراح ، عبد الكريم مراحي، أثر المرصد الوطني للمجتمع المدني في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، مجلة القانون والعلوم السياسية- المجلد 08 العدد 02 ، سنة 2022 ، ص 315

13 – محمد كامل سليمان القرعان، الصحافة اليومية الاردنية ومسؤليتها في نشر القيم الوطنية في المجتمع ، رسالة ماجيستار في الاعلام ، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعلام 2010 ص 46 .

14- Michel Séguin, Pierre De Coninck et François Tremblay, Le contexte plantaire de l'écocitoyenneté,revue nouvelles pratiques sociales, vol8, n°1, université du Quèbèque à Montréal, ISSN 1703-9312, (numérique),2005, p19.

15- انظر الموقع : http:baytdz.com/

16- هند غدائفي ، رحيمة غضبان، دور مؤسسات المجنمع المدني في ترخيص قيم المواطنة في المجتمع الجزائري- دراسة ميدانية بمدينة باتنة-مقال منشور بمجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع ، العدد 07 ، 2018 ، ص 293

17- حمزة اسماعيل ابو عريشة، المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 41 ، ملحق 1 ، 2014 ، ص 552.

18- حفاف سعاد ، بوضياف مليكة، المجتمع المدني والدولة العربية علاقة تكامل أم تصارع، من كتاب المجتمع المدني العربي في ظل العولمة من الاقليمية الى العالمية، – ابن النديم للنشر والتوزيع – الجزائر- دار الروافد الثقافية ، لبنان- الطبعة الاولى 2017 ص 147 ، 148

19- انظر نص المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139 السالف الذكر .

20- عبد اللوي عبد السلام، المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية – دراسة مقرنة بين الجزائر وفرنسا، أطروحة دكتوراه – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية _ تخصص ادراة الجماعات المحلية والاقليمية جامعة الجزائر 03 ، السنة الجامعية 2016 ص 123.

21- بوستي توفيق ، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني العربي مكوناته واطاره التنظيمي، من كتاب المجتمع المدني العربي في ظل العولمة، من الاقليمية الى العالمية، ابن النديم للنشر والتوزيع –الجزائر ودار الروافد الثقافية – لبنان– الطبعة الاولى 2017، ص 73

22- حمدي مريم ، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري ، مذكرة ماجيستار في الحقوق جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2016 ، ص 159

23- المادة 64 من التعديل الدستوري لسنة 2020 مرجع سابق.

24- نسرين عبد الحميد نبيه، **مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب**، 2008، ص139.

25- المرسوم الرئاسي رقم 93- 225 المؤرخ في 10/5 /1993 يتضمن إنشاء مجلس وطني اقتصادي واجتماعي. الجريدة الرسمية العدد 64 مؤرخ في 10 اكتوبر 1993، معدل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 –156. المؤرخ في 4 ماي 1996. الجريدة الرسمية العدد 28 مؤرخة في 8/5/ 1996.

26- المادة 74 من **النظام الداخلي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي** (المصادق عليه من طرف الجمعية العامة بتاريخ 2021/09/30) عن الجريدة الرسمية العدد 25 الصادرة في 2022/04/12،ص 9.

27- المواد من 02–06 من المرسوم التنفيذي رقم 05–416 المؤرخ في 2005/10/25، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ومهامه وكيفيات سيره ج رع 72مؤرخ في 2005/11/02.

28- المادة 02 من القانون 01–20 المرجع سابق.

29- المادة 04 من المرسوم الرئاسي 21–139، المرجع نفسه.